



ملفات نقاش

المشهد الفلسطيني على ضوء استئناف المفاوضات والتطورات الإقليمية

ليس من حلّ فلسطيني مقدر، بل هناك
قناعة استراتيجية، بأن القضية
الفلسطينية لن تكتم دون التأمع عربي
مؤلفها: وهذا البديل يتطلب من القوى
العربية الضغط على الأنظمة لتغيير
موقفها الراهن من الصراع.

المشهد الفلسطيني
على ضوء إستئناف المفاوضات
والتطورات الإقليمية

**المشهد الفلسطيني على ضوء
استئناف المفاوضات والتطورات الإقليمية**



عنوان الحلقة: المشهد الفلسطيني

على ضوء إستئناف المفاوضات والتطورات الإقليمية
حلقات نقاش: سلسلة غير دورية تتضمّن وقائع الندوات
والحلقات التي يعقدها المركز وتُعنى بمقاربة قضايا استراتيجية
ومسائل إتمائية مختلفة.

عُقدت بتاريخ ١١ / ١٠ / ٢٠١٠، قدّم لها رئيس المركز السيد
عبد الحليم فضل الله وشارك فيها عدد من الباحثين والمختصين.

المحاضر: الأستاذ بلال الحسن

تحرير: الأستاذ رشيد أسعد

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: تشرين الثاني ٢٠١٠ الموافق ذو الحجة ١٤١٣ هـ

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العدد: الأوّل

الطبعة: الأولى

القياس: ٢١ × ١٤

العنوان: بئر حسن - خلف الفانتري وورلد

أوتوتستراد الأسد - بناية الإتماء غروب - الطابق الأوّل

هاتف: ٠١ / ٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١ / ٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣ / ٤٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

ثبت المحتويات

٧	تقديم
	قراءة في المشهد الفلسطيني على ضوء استئناف
٩	المفاوضات والتطورات الإقليمية
٩	نظرية الفلسطيني الجيد
١١	القرار السياسي والمالي
١٤	مخاطر إتفاق أوسلو
١٧	المستقبل والبدائل
١٨	المتغيرات الدولية والإقليمية
٢٠	الوضع العربي الرسمي
٢٥	تعقيبات

تقديم

لا يمكن تجاوز القضية الفلسطينية عند قراءة المشهد الإقليمي العام ، حتى عندما تبدو هذه القضية محل منافسة مع ملفات ساخنة وعديدة أخرى كالملف النووي الإيراني ، والملف العراقي ، والملف الأفغاني ، وملف المحكمة الدولية الخاصة بלבنا ذات البعد الإقليمي الواضح . إن كل هذه القضايا على صلة بالقضية الأم ، القضية الفلسطينية وهي محطة من محطاتها . قد لا يكون جائزاً وصف المفاوضات الجارية حالياً بالجدية ، أو أن يقتصر أي بحث على حدود هذه المفاوضات في ظل شبه إجماع على وجود جو من التثاؤم يحيط بهذه المفاوضات بفعل التعنت الإسرائيلي ، وعدم وجود بيئة مؤاتية للتسويات والحلول في المنطقة ، لكن مع ذلك ، هناك أكثر من رأي تجاه هذه المفاوضات . الرأي الأغلب في أوساط الإدارة الأميركية هو التثاؤم لأسباب عديدة وكثيرة أهمها : الضعف السياسي والدبلوماسي لإدارة الرئيس أوباما الذي يمنعها من الإقلاع بالحلول فضلاً عن فرض الحلول . لقد فشلت إدارة أوباما طوال عام من تحويل المفاوضات غير المباشرة إلى مفاوضات مباشرة ، وعندما تمكنت من ذلك ، لم تستطع إقناع الإسرائيليين بالانطلاق من إطار واضح .

في جولات التفاوض السابقة كان الإطار أكثر وضوحاً ، أما اليوم فانطلقت المفاوضات دون أفق واضح ودون إطار واضح . ورغم خطاب الضمانات السخي من أوباما ، عجزت الإدارة الأميركية عن إقناع

الإسرائيليين بتمديد بسيط وجزئي ومقتضب لتجميد الاستيطان . والأهم من ذلك ، هو تحرك اللوبيات اليهودية والصهيونية اليمينية في واشنطن ، والتي تكتسب قوة متزايدة مقارنة بأنواع اللوبيات الأخرى منذ انتخاب أوباما وحتى الآن . هناك العديد من الأسباب التي يمكن سوقها إلى التشاؤم بشأن مستقبل التفاوض ، لكن هناك من هو أقل تشاؤماً في هذا الصدد ، ففي واشنطن هناك من يقول إن كل أنواع المفاوضات بحد ذاتها مرشحة لبناء وإصدار المفاجآت . وأيضاً هناك من يرى ، أن الأطراف الثلاثة المعنية بالمفاوضات تعمل على إيجاد المخارج والحلول . إذ إن هناك مصلحة مشتركة للإسرائيليين والأميركيين والعرب المتحالفين مع أميركا لبناء بيئة إقليمية خارج مظلة الصراع العربي الإسرائيلي لمواجهة ما يعتبرونه تحديات جديدة قادمة من طهران ومن محور الممانعة .

تبرز أسئلة كثيرة بشأن المفاوضات : ما هي وظيفتها في اللحظة الراهنة؟ هل وظيفتها فعلاً التوصل إلى تسويات؟ أم أنها جزء من عملية شراء الوقت التي قيل إن إدارة أوباما تحتاج إليها لمنع وقوع الحرب؟ أم أن الأمر هو جزء من تكتيك ومناورات متبادلة بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية له علاقة بتهيئة المناخ لمواجهة ما يعرف بمحور الممانعة في المنطقة؟ للإجابة عن هذه الأسئلة ، ولعرفة الوضع الفلسطيني الداخلي والعام ، استضاف المركز الاستشاري الباحث والكاتب والمناضل الفلسطيني الأستاذ بلال الحسن . وهو حالياً يشغل أمانة سر الهيئة الوطنية لدعم الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني .

قراءة في المشهد الفلسطيني على ضوء استئناف المفاوضات والتطورات الإقليمية

يمكن أن نغرق بسهولة في حديث تفصيلي بشأن المفاوضات والشروط والشروط المضادة . لذلك ، من الأفضل بدايةً الخروج من هذا الإطار الصعب لنعطي لمحة عن بعض المظاهر الأساسية التي يمكن أن توضح كثيراً مما يجري الآن ، هي مظاهر موجودة وفاعلة لكنها لا تبرز كثيراً في الإعلام .

نظرية الفلسطيني الجيد

تعمل الولايات المتحدة وإسرائيل ، ومعهما بعض العرب منذ سنوات لإيجاد ما يمكن تسميته ، أو ما يسمونه همّ الفلسطيني الجيد . تاريخياً ، كان المستعمر الأميركي يسعى جاهداً لإيجاد الهندي الأحمر الجيد ، وفي أي بلد تعرض للاستعمار كان المستعمر يسعى لإيجاد المواطن الجيد . وهذا يعني ببساطة انتزاع المواطن من بيئته وفكره ومستقبله ، ومن ثمّ تحويله إلى نسخة من المستعمر القادم إلى بلده . حيث يُعمل على انتزاع عقله وتغييره في غرفة إنعاش جانبية ، ثم تركيب عقل جديد له بحيث يستطيع أن يفكر انكليزياً إذا كان المستعمر انكليزياً ، ويفكر فرنسياً إذا كان المستعمر فرنسياً ، ويفكر إسرائيلياً وصهيونياً إذا كان المستعمر إسرائيلياً وصهيونياً . إن أكثر من تحدث وركز في

المحاضر الأستاذ بلال الحسن، كاتب ومناضل فلسطيني.

هذه المسألة ، هو الجنرال دايتون ، عندما كُلف بمهمة التكيف الاستراتيجي الفلسطيني - الإسرائيلي - العربي . الفلسطيني الجيد ، هو الفلسطيني الذي يخرج من المقاومة ويتبنى فكراً جديداً . لقد طُبقت هذه النظرية بشكل مركز على أجهزة الأمن الفلسطينية التي تقوم باستقدام الشاب الذي يبلغ من العمر بين ١٨ و ٢٥ سنة ، والذي لم يعايش جيل ومرحلة المقاومة ، بل عايش مرحلة أوسلو ، وعايش المواقف السياسية في مرحلة أوسلو ، والمفردات التي أوجدها اتفاق أوسلو . كما عايش مفردات من قبيل : حدود ١٩٦٧ ، الاستيطان ، تبادل الأراضي ، المشكلة بين فتح وحماس ، ورقة المصالحة ، مرجعية المفاوضات . وفي كل هذه المفردات التي سمعها هذا الشاب الذي تبلور وعيه بعد أوسلو ، لا توجد كلمة فلسطين ولو مرة واحدة . هذا هو جيل ما بعد المقاومة . إنها عملية لإقصاء جيل المقاومة واستقدام جيل جديد ، ثم العمل على غسل دماغه ، وتزويده بأفكار جديدة ، لكي يعمل حسب المخطط الذي يريده الجنرال دايتون لإقامة نظام إستراتيجي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية . وخلال عملية غسل دماغه يتم تعويده مواقف لم تكن تخطر على باله من قبل . فعندما كان طفلاً ، نظر إلى الفدائي الفلسطيني نظرة إعجاب وتقدير ، أما الآن وخلال التدريب ليصبح رجل أمن ، فيمسك بالسلاح ، ويُطلب منه أن يطلق النار على صورة الفدائي الفلسطيني ، لينغرس في وعيه الأعمق أنّ النار يُمكن أن تطلق على الفدائي الفلسطيني . قد تبدو القضية شكلية ، لكن كل من عمل في الأمن يعرف أنّ هذه القضية ليست شكلية . ولأنّ هذا الشاب يعيش في بيئة فلسطينية كاملة ، ويُراد له أن يعمل ضد المقاومة لا بد من تزويده بشعار وطني لخلق المبرر المناسب له في ارتكاب الخيانة دون عذاب الضمير . وكان الشعار الوطني الذي تم تزويده به ، هو أنّ الانتفاضة الفلسطينية أوجدت في

المجتمع الفلسطيني الدمار والخراب والقتل والدم ، ومنعت قيام دولة فلسطينية .
ويصبح فرض النظام والقانون ، ومنع شباب الانتفاضة «الفوضيين» من البقاء
في الشوارع ، هو الذي يؤهل لبناء الدولة الفلسطينية . من هنا نفهم ما قاله
كليتون في خطابه الشهير في واشنطن ، بأنه يجب إنجاز تسوية خلال سنتين ،
لأنه خلال هاتين السنتين يمكن أن نسيطر على هذا الشاب . أما إذا فشلت
التسوية السياسية ، فلانستطيع أن نواصل السيطرة عليه ، وينفطر عقد هذا
الجهاز الأمني الكبير الذي بنيناه .

إن أجهزة الأمن الفلسطينية ، وباعتراف الجميع ، تتبع للجنرال دايتون ،
وتتعاون مع الأمن الإسرائيلي ، حيث تنقل المعلومات له عن نشاط الفدائيين
الفلسطينيين ، كما تتلقى أوامرها من سلام فياض ، ولا يستطيع حتى الرئيس
محمود عباس أن يصدر لها أوامر مناقضة إذا أراد .

القرار السياسي والمالي

يحتاج «الفلسطيني الجيد» إلى خلفية سياسية أعمق ، وتشكل هذه الخلفية
من المجموعة أو الشخص الذي يملك القرار السياسي الفلسطيني ، ويملكه هذه
الأيام الرئيس عباس والأصدقاء العرب الذين يستشيرهم دائماً . هذا القرار
السياسي لا يأخذ في الاعتبار إلا مسألتين : ماذا تريد أميركا ، وماذا تريد
إسرائيل؟ هذا الكلام ليس اتهاماً ، إنما تدل عليه المحريات . يصرح عباس علناً
بان الانتفاضة والمقاومة جلبتا الدمار والخراب للشعب الفلسطيني . لذلك هو
يلجأ إلى المفاوضات والى المفاوضات مجدداً . إنه كلام يذكره محمود عباس
في الإعلام ، ويتفق به مع نظرية الفلسطيني الجيد الذي يعملون على تربيته
وتنشئته في أجهزة الأمن ، مراعاة لأميركا ولإسرائيل وللمفاوضات .

هذا في القرار السياسي ، أما في القرار المالي ، فإن القيادة السياسية والأجهزة الأمنية تتلقى تمويلها من الدول المانحة التي تعمل في اتجاهين : الأول ، مع السلطة الفلسطينية ، والثاني ، مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية . في التعامل مع أجهزة المجتمع المدني يكون التركيز على المثقفين الفلسطينيين ، وبكل أسف حصل مع جبهة المثقفين هذه اختراق غربي أميركي وأوروبي للوضع الفلسطيني . هم يأتون للمثقف بداية بشكل محايد : إذا رغبت في إنشاء هيئة تعمل في أي موضوع أنت تختاره فنحن جاهزون . يختار هذا المثقف موضوع التعايش الفلسطيني الإسرائيلي وينشئ مؤسسة تُعنى بهذا الموضوع فيمنحونه مبلغ ٥٠ ألف دولار . يتركونه سنة ليعقد مؤتمراً أو مؤتمرين ويقرر . فإذا خرج بقرار يقول : إن التعايش الفلسطيني الإسرائيلي في ظل الاحتلال والسيطرة ، وطرده الشعب الفلسطيني مستحيل لا يقولون له شيئاً . وإنما عند تجديد العقد يقولون له : نحن آسفون إذ لا يوجد حالياً أموال لدينا . وإذا وعى الدرس وسعى مرة أخرى نحو المال يعقد مؤتمراً في العام الثاني ينحو منحى فكرياً آخر ، خاصة أنه مثقف ذكي ويستطيع أن يستنتج الدروس ، فيقول : إن هناك رأيان ، رأي يقول إن التعايش ممكن ، ورأي يقول إن التعايش غير ممكن . هنا تكون عملية تليينه قد بدأت . في المرحلة الثالثة ، لا يكون هناك إيحاءات ، بل ورقة مكتوبة بخمسين ألف دولار ، يوقع المثقف عليها ، وتكون ببساطة ضد الإرهاب ومع السلام . ونتيجة ذلك ، وُجِدَت مجموعة من منظمات المجتمع المدني فيها مثقفون فلسطينيون يُنظِّرون إلى مقاومة الإرهاب والسعي للسلام بالمفهوم الغربي ، ويصبح كل نقد لإسرائيل ضد عملية السلام ما يؤدي لقطع الأموال . هذا هو القرار المالي على صعيد الأمور البسيطة .

على الصعيد الأكبر ، توقفت الدول العربية عن منح مساعدات للفصائل

الفدائية وحتى لحركة فتح . الجميع الآن بدون دعم مالي عربي ، وتعيش هذه الفصائل حالياً من أموال الدول المانحة التي تأتي وزارة المالية . وعندما يريد أبو مازن أن يمَوِّل فتح أو منظمة التحرير الفلسطينية يتصل برئيس الوزراء سلام فياض ووزير ماليته ، حيث يطلب مبلغاً من المال ليوزعه على الفصائل . إنها أموال الدول المانحة التي تدعو إلى التعايش ومقاومة الإرهاب . لذلك نشأ ، وبكل أسف ، جيل من الفصائل الفدائية في الضفة الغربية وفي غزة ، وبعضها فروع لما هو موجود في دمشق ، ويتأثر بالمكان الجغرافي المتواجد فيه . فهناك فصائل يمينية ، يسارية ، إسلامية ، غير إسلامية ، قومية ، ناصرية ، تتمول من الدول المانحة .

إنَّ فصائل تتمول من الدول المانحة وفق شروط هذه الدول ، يكون نتائجها ، إما الشلل أو الخضوع أو النفاق أو . . . إن فصائل تتمول من الدول المانحة لا تستطيع أن تكون فصائل تجدد حركة المقاومة إذا نشأت ظروف تستدعي تجدد حركة المقاومة .

مخاطر إتفاق أوسلو

في عام ١٩٩٣ وقّعت الثورة الفلسطينية حين كانت في فترة بهائها الكبير إتفاق أوسلو . إنَّ النقطة الجوهرية في هذا الإتفاق أنه أول إتفاق توقّعه ثورة مسلحة لتذهب إلى الخصم وتعيش في قبضته ، وفي البيت الذي يسيطر عليه . هذا تناقض جوهرى وكبير وأساسي في إتفاق أوسلو ، حيث ذهبنا إلى العدو الإسرائيلي ، وقبلنا بأن نجلس في المكان الذي يسيطر عليه كلياً . لذلك تفنن العدو الإسرائيلي منذ اليوم الأول في إذلالنا وفي انتزاع ما يريده منا .

الكثير من النقاش ، أكان مصيباً أو غير مصيب ، يؤدي إلى دولة أو لا يؤدي إلى دولة ، هو نقاش خارج الموضوع . لقد وضع إتفاق أوسلو الثورة الفلسطينية في قبضة إسرائيل التي تفننت في أخذ ما تريده من هذه الثورة وفي إذلال قادتها . في الأيام الأولى لتوقيع إتفاق أوسلو ، نشأ خلاف بسيط ، فقال إسحق رابين : «لن أرضخ للطلب الفلسطيني ، وسأدعهم يتعرقون في غزة» . إنها رؤية رابينية ، حيث يستطيع أن يضع الشعب الفلسطيني في غزة ويدعه يتعرق ، أي يتركه ينتظر و ينتظر ليوافق على ما يريده هو .

بالإنتقال إلى موضوع آخر يتعلق بفهم الساحة الفلسطينية من الداخل ، أدارت تجربة أوسلو ، سواء كنا معها أو ضدها ، مفاوضات مرحلية ، ثم أدارت مفاوضات نهائية . المفاوضات النهائية في كامب ديفيد ٢٠٠٠ أدارها ياسر عرفات مع باراك ، حيث قدمت إسرائيل لأول مرة وبشكل متكامل تصورهما للتسوية النهائية . في مفاوضات الحل المرحلي ، كان عرفات يذهب إلى كل اجتماع يطلب ما يريد وإسرائيل ترفض ما يطلبه ، بل تطرح ما تريده هي ويكون لا يساوي عشرة بالمئة مما طلبه عرفات الذي يوافق ، ما ترك انطباعاً لدى

الإسرائيليين بأنّ عرفات متساهل . كانت وجهة نظر عرفات ، سواء كانت مصيبة أو مخطئة ، أنه في مرحلة الحل المرحلي ، لنأخذ من الإسرائيليين ما نستطيع ، ثمّ يكون البحث الأساسي في المفاوضات النهائية . جاءت المفاوضات النهائية في كامب ديفيد ٢٠٠٠ ، ويوماً بعد يوم أدرك عرفات طبيعة الحل النهائي الذي تعرضه إسرائيل ، ووجد أنّ هذا الحل لا يعطيه الدولة ولا يعطيه الاستقلال . هذا الحل في جوهره اقتسام للضفة الغربية : أراضي تريدها إسرائيل ، مستوطنات تريدها إسرائيل ، قواعد عسكرية تريدها إسرائيل ، طرق للقواعد العسكرية تريدها إسرائيل ، وإطار أمني على حدود نهر الأردن تريده إسرائيل . أما المنطقة المحرمة ، فليست داخل البحث لأنها أصلاً ليست تحت السيطرة الأردنية أو الفلسطينية سابقاً . فالقدس ، تخضع لقرار إسرائيلي بضمها . لقد طالب راين بحدود ٤٢ ٪ من الضفة الغربية أي اقتسامها تقريباً . منذ بداية الاحتلال ١٩٦٧ والمشروع الإسرائيلي الذي طرحه الجنرال أيلون ، إلى اليوم ، إلى مفاوضات ٢٠٠٠ ، إلى أولمرت ، إلى نتياهو ، لا يوجد أي تغيير في هذه النقطة . في كل المفاوضات ، إسرائيل تريد اقتسام الضفة الغربية . هي لا تفاوض على السلام ، ولا تريد اتفاقاً يأتي بنتيجة المفاوضات بين طرفين ، هي لديها تصور تضعه على الطاولة ، والمطلوب من الفلسطيني أن يأتي وأن يوقع . إذا وقع فهذا جيد ، وإذا لم يوقع تفشل المفاوضات . حصل هذا مع «أبو عمار» فرفضه ، وحافظ برفضه هذا على صفته الوطنية ، وعلى تاريخه الوطني واستقبل حين عاد إلى فلسطين استقبال الأبطال لأنه لم يوقع ، ليس لأنه أنجز بل لأنه لم يوقع . وعندما عاد إلى فلسطين اندلعت الانتفاضة الثانية . هذا يعني أن «أبو عمار» اتبع دائماً تكتيك المقاومة والتفاوض . أما أبو مازن فقد ألغى البند الأول وبقي على البند الثاني . الأهم أنه

عندما عاد عرفات وعندما أطلق الانتفاضة ، كان مسيطراً على الوضع الفلسطيني الداخلي رغم الحصار الذي تعرض له . والسؤال الآن ، لنفرض أن «أبو مازن» قد صحا ضميره ولم يوقع على اتفاق مع إسرائيل . فهو سيعود إلى رام الله لكن دون سيطرة على الوضع الداخلي الفلسطيني . فالمال تحت سيطرة سلام فياض ، والقوى الأمنية تحت سيطرة دايتون ، وتعمل بنسق عقلي مختلف كلياً عن السابق . هولن يستطيع أن يفرض رأيه على الوضع الفلسطيني الداخلي رغم هشاشة هذا الوضع .

ما الذي يمكن أن يحدث في هذه الحالة؟ إن هذا الوضع الفلسطيني الذي وصفناه ، والذي اشتغل الجنرال دايتون لإقامته ، والذي دعمت الولايات المتحدة سلام فياض ليعمل باتجاهه ، قد أوجد بديلاً «لأبو مازن» وبديلاً لقيادة السلطة الفلسطينية . فإذا سارت السلطة الفلسطينية في المخطط ، وتم الحصول على التوقيع الفلسطيني المنشود منذ سنوات طويلة من قائد فلسطيني يعترف بإسرائيل ، وبما تريده إسرائيل ، يكون الإنجاز عظيماً . وإذا رفض ، فالبديل جاهز ليوصل المفاوضات ويقوم بعملية التوقيع . هذا وضع جديد وخطر ولا بد من التنبه له . عندما نقول إن إسرائيل تريد اقتسام الضفة الغربية ، فهي تريد فرض الحل على الفلسطينيين على أساس قيام كيان فلسطيني ودولة فلسطينية تكون تابعة لإسرائيل . ومهما أسميناها ، فستكون في القبضة الإسرائيلية وتابعة لها اقتصادياً وأمنياً . عندما تقول إسرائيل منذ ١٩٧٠ إلى اليوم ، إنها تريد قوة أمنية على حدود نهر الأردن ، فهذا يعني وجود قوة إسرائيلية داخل الدولة الفلسطينية لمنع أي علاقة فلسطينية مع أي جهة عربية حتى لو كانت مع الأردن . وفي وضع من هذا النوع ، من المؤكد أن العلاقة الاقتصادية ستكون مع إسرائيل ، وحتى موضوع اقتسام المياه سيكون خاضعاً لسياسة إسرائيل . إن هذا

ما يحصل منذ البداية وحتى اليوم ، ولم يتغير شيء . وعندما يتحدث نتيهاو ، نجد كل هذا الذي طرحناه موجوداً في خطبه وفي مواقفه السياسية .

المستقبل والبدائل

أمام هذا الوضع القائم ، ما هو البديل وما هو المستقبل؟ لا تأتي البدائل ابتكاراً كأن يقترح أحد الأذكىء أو أحد العباقرة البديل علينا . على هذه البدائل أن تنبع من الواقع ، لذلك هي لا تنبع فجأة ، بل تكون معروفة من الجميع . البديل هو بديل فلسطيني ، هو قرار سياسي فلسطيني جديد سواء كان اسمه «أبو مازن» أو «أبو عمار» أو أي شخص آخر . لا بد من قرار فلسطيني جديد يعترف بنتائج النهج الذي مورس لعشرين أو ثلاثين عاماً ، على أن يغادر هذا النهج لأنه لم يفلح . يغادره كاستنتاج منطقي ، لأن أي سياسي يمارس سياسة لمدة عشر سنوات ويفشل ، فعليه ، إما أن يستقيل ، وإما أن يضع بديلاً يطرحه على شعبه وعلى بلده . ومن حسن الحظ أنه منذ سنوات ، وفي ظل العمل في اتباع نهج التفاوض وتقليص نهج المقاومة ، نبع من داخل الوضع الفلسطيني تيار مقاوم تمثّل في حماس ، وفي الجهاد الإسلامي ، وفي بعض النزعات داخل الجبهة الشعبية . هناك حاجة موضوعية إلى قرار سياسي جديد ، ولدينا نواة لبلورة هكذا قرار في الوضع الفلسطيني ، لكن هذا يحتاج إلى وقت وإلى نضج للظروف ليصبح حالة شعبية .

من جانب آخر ، أنا من المعتنعين ، ومن القائلين دائماً إنه لا يوجد شيء اسمه الحل الفلسطيني المُعلّب للقضية الفلسطينية . بل يجب أن يكون هناك قرار سياسي عربي ، وجيش عربي ، وقتال عربي ، ودعم عربي للفلسطينيين . هناك قناعة استراتيجية ، بأن القضية الفلسطينية لا تتحرك دون تلاحم فلسطيني

عربي . إن هذا ييلور البديل على أن لا يفرضه الفلسطيني على العرب أو يقتنعهم به ، بل يشكلون معاً جبهة في وجه السياسات الأميركية والإسرائيلية . لكن ومن خلال الأنظمة العربية القائمة الآن لا وجود لهكذا بديل . إنه يحتاج إلى القوى العربية العاملة من داخل أنظمتها لتضغط باتجاه تغيير الموقف السياسي ، أو تضغط لتغيير من هم مشرفون ، أو قائمون على الموقف السياسي . لانقول إن هذا سيحدث بعد شهر أو سنة ، بل سيحدث وفق ظروف المجتمع العربي والمقاومين العرب .

المتغيرات الدولية والإقليمية

عاش العالم لسنوات طويلة في ظل صراع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ثم انهار الاتحاد السوفياتي وانفردت أميركا بإدارة العالم وحصل ما حصل . إن التفرد الأميركي مع كل مآسيه أوجد حالة لا بد من ملاحظتها .

في محاولتها السيطرة على العالم ، كانت لدى الولايات المتحدة خمسون قضية تعتبرها أساسية تحركت وسيطرت عليها . يوجد على تخوم هذه القضايا نحو عشرين قضية صغيرة غير مهمة للاستراتيجية الأميركية ، فهي إما تركتها أو تعاملت معها بهدوء . وقد أوجد هذا فرصة أمام الكثير من الدول الصغيرة أن تلعب دوراً إقليمياً لم يكن مسموحاً في فترة صراع الكبار . لم يكن هذا الشيء مسموحاً به ، ولم يشكل ظاهرة بارزة في فترة سيطرة القطبين على السياسات الإقليمية . في منطقة الشرق الأوسط طرحت هذه الظاهرة نفسها بشكل مختلف وأكثر جذرية وأكثر أهمية . فقد برزت إيران إلى المشهد الإقليمي ، ودخلت في معركة مع الولايات المتحدة ، ومن مصلحتنا أن نكون مع إيران في هذه المعركة بغض النظر عن موقف البعض من هذا البروز الإيراني . إن غياب

القرار السياسي العربي يجعل إيران تتدخل أكثر ، وإذا كان العرب أصدقاء لها يجب أن يحصل تعاون وتوزيع للأدوار والمهام . لكن النقطة المهمة ومن دون الدخول في التفاصيل أن إيران أصبحت قوة إقليمية مؤثرة ، ورسمت سياستها على هذا الأساس . وسواء كنت مؤيداً أو معارضاً لسياسة إيران ، فالسياسة العربية الفاشلة ساعدت إيران في العمل لتصبح قوة إقليمية .

بعد ذلك ، برزت تركيا ، وغيرت في سياستها ، وأصبحت قوة إقليمية ثانية . هي لم تغير في السنة الماضية أو في السنتين الماضيتين . ما يحدث في تركيا بدأ منذ عشرين وثلاثين سنة ، حيث بدأ التغيير من الداخل ، ثم أفرز هذه السياسات الجديدة ، حيث أصبحت هذه الدولة جزءاً أساسياً في الخارطة الإقليمية . ويبقى الجزء الغائب في القوة الإقليمية هو القوة العربية ، ولكي تصبح قوة إقليمية ، يجب أن يكون لديك قرار سياسي . لا يوجد قرار سياسي عربي لا على مستوى كل دولة على حدة ولا على المستوى الجماعي . بتنا لا نفهم ، هل القوة العربية مؤيدة لإيران أم عدوة لها ، وحتى العداء لا يُترجم إلا بالكلام ، بينما ترسل الولايات المتحدة الطائرات وتقيم صفقات الأسلحة وتبني المخازن والعرب لا يفعلون شيئاً . إن هذه القوى الإقليمية الناشئة ، لا يمكن أن نعمل بالسياسة في منطقتنا بمعزل عنها . علينا أن نأخذها بعين الاعتبار ، سواء كنا أصدقاء أو أعداء لها . إن القرار الإقليمي أصبح جزءاً من الإستراتيجية في المنطقة العربية ، أعجبنا ذلك أم لم يعجبنا ، فهذا موضوع آخر .

الوضع العربي الرسمي

كمراقب وصحفي وباحث كنت متشوقاً جداً إلى أن أعرف ماذا سيجري في القمة العربية التي انعقدت في مدينة سرت الليبية . وجاءت المقررات لتدعم موقف «أبو مازن» بالخروج من المفاوضات المباشرة ، ولتعطي مهلة شهر للأميركا لكي تضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان لمدة شهرين . لنفرض أنهم نجحوا ، ووافق نتنياهو ، وتوقف الاستيطان لمدة شهرين ورجعت المفاوضات ، ماذا تغير على الطاولة؟ أحياناً نتلهمى بكلمات ومواقف تبدو متشددة وهي لا شيء . فالاستيطان يملأ الضفة الغربية ، و«أبو مازن» يقول إنه يريد أراضي ١٩٦٧ ، وبعد قليل يقول إنه مع تبادل الأراضي ما ينسف نظرية الـ ١٩٦٧ . ماذا يعني تبادل الأراضي؟ يعني ان تمنح إسرائيل تبادلاً يضمن ٨٠٪ من المستوطنات مع بقاء المستوطنين . ويتركز التبادل في منطقة القدس والمستوطنات المحيطة بها ، ما يعني ذهاب القدس وبقاء الحي العربي منها فقط .

حتى المنطقة المقدّسة ، فقد كبروها ، وامتدت لما بعد سلوان ، وهي ستُدار من الطرفين مداورة مع الحفاظ على حقوق الأديان الثلاثة . في هذه المفاوضات لا توجد رؤية إستراتيجية ، لا عند الفلسطينيين ولا عند العرب . نحن نتفائل بأنّ العرب يجتمعون ويرون التصلب الإسرائيلي والدعم الأميركي لها ، لكن على الأقل ليأخذوا قراراً بإرسال وفد خاص يتفاهم مع أوباما ، أو موقفاً خاصاً يضغط على السياسة الأميركية .

لم يتوصل العرب إلى أي نقطة إيجابية سوى إعطاء الولايات المتحدة شهراً لإقناع نتنياهو بوقف الاستيطان لمدة شهرين . وحتى هذا لم ولن يحصل لغياب

القرار العربي الاستراتيجي والتكتيكي . إنهم ملوك ورؤساء ووزراء خارجية مشهود لهم كأفراد بالذكاء والمعرفة ، لكنهم لم يفعلوا شيئاً . هناك انسحاق عربي كامل في وجه السياسة الأميركية والإسرائيلية . لذلك وبدون الدخول في التفاصيل والتركيز على نقاط معينة ، لقد فشلت القمة العربية فشلاً كاملاً ، وشكّلت انصياعاً كاملاً للسياسة الأميركية .

بالنسبة إلى الرئيس الأميركي أوباما ، أنا لست مقتنعاً على الإطلاق بأنه لا يستطيع أن يضغط على إسرائيل . فالولايات المتحدة هي التي صنعت إسرائيل ، وهي من مسلحها ويمولها ، وبكلمة واحدة يستطيع أوباما أن يفرض على إسرائيل ما يريد . صحيح أن لذلك نتائج داخلية ، لكن القائد السياسي الحقيقي يأخذ القرار بغض النظر عن تداعياته . إن أوباما يلعب اللعبة الداخلية الأميركية في الكونغرس ، فهو لا يريد أن يخسر أصواتاً في الانتخابات . إنه ليس قائداً سياسياً يمتلك إستراتيجية ينفذها ليصبح رجل سلام في العالم ، فهو لو أراد لفعل ذلك بخمس دقائق . لقد طلب من نتنياهو التأجيل لشهرين ، وقدم له عرضاً نشرته الصحف الإسرائيلية . هو عرض مغر ! . . ولو كنتُ إسرائيلياً لقبلتُ به فوراً . يقول العرض : نحن نقف معك في المواجهة مع إيران ونعطيك سلاحاً يضمن لك السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ، تجمد الاستيطان لفترة شهرين ، ثم لا يبحث هذا الموضوع إلا في الحل النهائي بعد عشر سنوات . ننسق معك في تداعيات الوضع في العراق ، نوافق على أن يكون لك قوة عسكرية على حدود نهر الأردن فقط مقابل الموافقة على تجميد الاستيطان لشهرين . ورفض نتنياهو ذلك لأنه يعرف أن أوباما يركز على الانتخابات النيابية الأميركية القادمة . بينما على الجانب العربي ، تقرر السعودية شراء السلاح من أميركا بقيمة ٦٠ مليار دولار ، وباقي الخليج يقرر

شراء السلاح بقيمة ٣٠ مليار دولار . إنه مبلغ خرافي لشراء السلاح ، فلماذا لا نطلب شيئاً بالمقابل؟ ظهر رجل حكيم على الإعلام وتحدث عن ثلاث أزمات مرّ بها الاقتصاد العالمي عامي ١٨٧٠ و١٩٢٩ إضافة الى الأزمة الحالية . وكانت الحلول لهذه الأزمات تبدأ من مصانع السلاح . فالسلاح سلعة غالية تجلب أرباحاً كبيرة والسوق واسع أمامها لتلعب دوراً في الخروج من أي مأزق اقتصادي . لدى العرب القدرة في أن يلعبوا دوراً في إنقاذ الرأسمالية العالمية وتحديداً إنقاذ الرأسمالية الأميركية من مأزقها في قرار استراتيجي هو الأهم في القرن الواحد والعشرين ، ولا يطلبون شيئاً بالمقابل!؟ أنا لست متفائلاً بأوباما ، ولست متفائلاً بالعرب الذين يعملون معه كتابعين ، وكثير منهم أصبح يتلقى التعليمات بالهاتف من دون الحاجة إلى إرسال السفراء .

إن التغيير يأتي من داخل الوضع الفلسطيني ، ومن داخل الوضع العربي بعملية تفاعل غير مربوطة بزمن ، وتكون مخاض تفاعلات إلى أن تعطي النتائج الايجابية . من دون هذا اللقاء الفلسطيني العربي ، لا يوجد تغيير في المنطقة ، ولا في القضية الفلسطينية ، ولهذا يجب التركيز كثيراً على اللقاء الفلسطيني العربي بكل معانيه وأشكاله .

تعقيبات

تعقيبات

بعد المحاضرة طرح المشاركون في حلقة النقاش عدداً من النقاط التي يمكن تلخيصها بحسب الترتيب الموضوعي وفق ما يلي :

حسابات الربح والخسارة : سيكون الفلسطيني خاسراً سواء فشلت المفاوضات أو نجحت بحسب ما قاله روبرت مالي في لوموند دبلوماتيك . فلو فرضنا أن المفاوضات نجحت ووافقت «إسرائيل» بضغط أميركي أو من دون ضغط على إعادة كامل الضفة الغربية مع قطاع غزة ، فهل سيأتي هذا بالخيرات للفلسطينيين؟ الضفة والقطاع يشكّلان فقط ربع مساحة فلسطين وهناك أكثر من خمسة ملايين فلسطيني في الخارج . وسيتحول هذا إلى مشكلة كبيرة داخل البيت العربي ، لا سيما داخل دول الجوار التي يقع لبنان ضمنها . لذلك ، سيخسر الفلسطيني حتماً في حال نجحت المفاوضات ، بينما إذا فشلت قد لا يربح ، لكنه سيمنع الخسارة .

هناك سؤال مشروع : إذا أوقفنا المفاوضات ما هو البديل؟ إن كلفة المفاوضات على افتراض نجاحها ، ستكون كبيرة على الشعب الفلسطيني وعلى الشعوب العربية . وإذا كانت اليوم موازين القوى غير مؤاتيه فلسطينياً وعربياً وإقليمياً ، فهذا لا يعني التخلي عن فلسطين كقضية وكجغرافيا وكشعب . فليبقى الجرح مفتوحاً وليبقى الصراع مفتوحاً . قد يقول البعض إن هذا حل راديكالي لا تحتمله الظروف التي نعيشها اليوم ، لكنني أعتقد أن هذا الحل هو أقل كلفة ، والبداية تنبع من الواقع ، والواقع في حالة حراك دائم .

المفاوضات والواقع الفلسطيني : في قراءة لمسار التسوية منذ كامب ديفيد ١٩٧٨ ، إلى أوسلو إلى وادي عربة ، إلى كامب ديفيد ٢٠٠٠ ، إلى أنابوليس ، نلاحظ أن الأميركي أو الإسرائيلي ، لا يدخل في مفاوضات إلا ضمن شروطه وظروفه الدولية والإقليمية . ليس مصادفة أن يُعقد مؤتمر مدريد بعد حرب الخليج الثانية مع انهيار النظام الرسمي العربي وحتى الشعبي منه ، حيث انقسم العرب إلى عربين : عرب مع العراق وعرب مع الكويت . السؤال الأخطر الآن والذي لم

يكن موجوداً في أوسلو ، كيف نعيد وحدة الفلسطينيين؟ أنا لا أتكلم عن السلطة بل عن الشعب الفلسطيني . هناك انقسام بين فتح وحماس ، ويعمل على ترسيخه حتى جغرافياً . هذا مشروع خطير ، لأن أوسلو دعا للربط بين غزة والضفة بطريق بري وهذا لم ولن يحصل .

لذلك ، ما هو التصور لاستعادة وحدة الشعب الفلسطيني سواء حصلت تسوية أم لم تحصل؟ لأنه بالتسوية ، من الخطأ الذهاب في حالة انقسام وكذلك في المقاومة من الخطأ الذهاب في حالة انقسام .

تدور المفاوضات اليوم على الموضوع نفسه والقضية نفسها والبرنامج نفسه الذي تقدّم به كليتون . فهل يستطيع أبو مازن وسلام فياض تغطية مفاوضات بهذا الحجم؟ وحتى لو كان هناك خراب بين السلطة والفصائل ، هل بلغ الخراب حدّاً يجعل فلسطيني الضفة وفلسطيني ١٩٤٨ يقبلون بهكذا تسوية؟

من ناحية أخرى ، يبدو المشهد الفلسطيني في المخيمات مريعاً . العجوز الفلسطيني يقول أمام آلة التسجيل ، إن مفتاح بيته في جيبه ، وعند إغلاق هذه الآلة يتحسر على اللجوء السياسي ويتمنى الحصول على التعويض .

والفلسطيني اللاجئ منذ ١٩٤٨ صار عنده حالة ضياع ، فعندما يتكلم عن الغرب يقول إنه لا يعرف كيف يخاطب الغرب ، وعندما أصبح هناك مستقلون فلسطينيون أصبح ضائعاً أكثر ، وحتى المغترب الفلسطيني لم نعد نفهم عليه ، هل هو يريد الـ١٩٦٧ أو يريد الـ١٩٤٨؟ .

قد يكون هذا الوضع السيئ نتيجة خطأ استراتيجي حصل منذ انطلاق المقاومة الفلسطينية ، وهذا الخطأ أدى إلى سلسلة أخطاء . كان هناك شعار رفعه دعاة القومية العربية ، بأن طريق فلسطين يمر عبر جميع العواصم المحيطة بفلسطين . وكانت هذه استراتيجية حركة فتح التي انزلت إقليمياً وأتجت أخطاء في ممارسات الثورة الفلسطينية في الأردن وفي لبنان . يستمر هذا السياق إلى اليوم . وكمثال على ذلك ، سمعنا منذ يومين مندوب حماس يقول ، إنهم يحددون الخيمات الفلسطينية والجماهير الفلسطينية عن الصراع في لبنان ، وكأنه يجهل أن

الصراع الأساسي في لبنان هو حول القضية الفلسطينية ، ليس فقط حول حقوق الجماهير أو الشعب الفلسطيني في لبنان بل حول توجهات مقاومة «إسرائيل» والتصدي للامبريالية الأميركية . فكيف يجوز لفصيل فلسطيني مقاوم وفي طليعة الثورة الفلسطينية أن يدعو إلى تحييد الجماهير الفلسطينية عن هذا الصراع .

هذا الخطأ يجب أن يُصحح ، والتصحيح يبدأ بنقد شامل لمسيرة الثورة الفلسطينية منذ أن انطلقت وإلى يومنا الحاضر .

الوضع العربي : لأن النظام العربي الرسمي في حال موت سريري ، كيف يمكننا أن نحافظ على تلاقي القوى الشعبية المقاومة للمشروع الإسرائيلي في فلسطين ولبنان ومصر والعراق وصولاً إلى شمال أفريقيا؟ إن إعادة دمج القضية الفلسطينية مع أجندات القوى الأساسية في العالم العربي هو أمر شديد الأهمية . فالملاحظ حالياً أن القوى السياسية العربية تفصل ما بين الأجندة الوطنية والأجندة القومية . فهناك من يؤيد القضية الفلسطينية بحماس إذا كان هناك استهداف لغزة على سبيل المثال ، لكن إذا كان هناك انتخابات أو مفاوضات لانجد القضية الفلسطينية موجودة على قائمة الأولويات .

من ناحية أخرى ، عندما يصل هذا الوضع إلى حافة الانهيار ، نشعر بوجود أمور قد تؤدي إلى حراك مختلف تماماً عما كان سائداً في السابق . وهناك الكثير من الأحداث داخل لبنان وفلسطين والعراق ربما تجعل هذا التحول قريباً جداً . علينا أن نعتاد على التفاؤل ، فصحيح أن الدول العربية تستجدي شرعيتها من الولايات المتحدة الأميركية ، لكن الأخيرة الآن جسم كبير مترهل لم يعد يشكل محوراً أساسياً في العالم .

الكيان الإسرائيلي : من يرصد اليوم الأداء الإسرائيلي ، والأداء الأميركي المنسجم معه ، والإيحاءات التي تصدر بين الحين والآخر من بعض الأطراف العربية ، يتكون لديه تقدير ، أن هناك نقلة نوعية في مسار تصفية القضية الفلسطينية ، تتمثل بتواطؤ على تكوين ملف جديد هو مصير فلسطيني ١٩٤٨ . فنحن نلاحظ أن الإسرائيلي ومنذ أشهر ، في ظل المفاوضات ، أو عدمها ، يضع

على الطاولة شرط يهودية دولة إسرائيل . وهذا يعني أن الإسرائيلي ومعه الأميركي يعتبر أن أي تطور بالعملية التفاوضية مرتبط بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل .

قد يجد البعض أن هذا السياق سيؤدي إلى تصفية حق العودة . لكن هذا الحق انتهى حين صدرت مبادرة السلام العربية ، لأن هذه المبادرة لم تتحدث عن حق العودة ، وإنما تحدثت عن معالجة قضية اللاجئين . والعمل الآن على المدى الاستراتيجي هو كيف يخلّصون الكيان الصهيوني من فلسطيني الـ ١٩٤٨ وهذا أمر خطير جداً .

إزاء ذلك ، ما هو الدور المطلوب منا؟ بالأولويات ، هناك ثلاث مسائل أساسية ، أولاً: كيف نعمل جميعاً على تثبيت صمود الشعب الفلسطيني في أرضه؟ ثانياً: كيف نسقط مسار التسوية لأن التسوية بكل أشكالها وبكل عناوينها وكل تفاصيلها لن تعطي الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة؟ ثالثاً: كيف نستنهض المقاومة وخيار المقاومة كي ندفع باتجاه إعادة بناء المواجهة واستمرار النضال من أجل تحرير فلسطين؟

القوى والكيانات الإقليمية: في كلام الأستاذ بلال ، ثمة ما يحتاج إلى تدقيق . هل نشأت القوى الإقليمية في العالم في دوائر هامشية لجهة الاهتمام الأميركي ، أم نشأت في دوائر مركزية ومحورية؟ فاليوم عندما نتحدث عن آسيا ، فهي في قلب الاستهداف الأميركي ، وكذلك عندما نتحدث عن الشرق العربي والإسلامي . وبالرغم من ذلك نشأت القوى الإقليمية المعروفة للجميع .

كما لا يمكن الحديث عن التحول الإيراني والتحول التركي بحيادية ، فهو متغير استراتيجي وجوهري يعيد تشكيل عناصر الصراع بصورة مختلفة كلياً .

الأيوشر هذا التوازن القائم في جنوب لبنان وفي قطاع غزة ومع دمشق وطهران إلى شيء؟ إن بناء القوة مستمر . صحيح أن الإسرائيلي في أوج قوته العسكرية ، لكن المحور المقابل يزداد قوة سواء في لبنان أو في غزة أو في إيران ، كما أن عنصر الزمن هو لمصلحة المقاومة وليس لمصلحة «إسرائيل» والولايات المتحدة . هناك اليوم نقلة نوعية لعملية الصراع يجب البناء عليها . ويجب عدم إضفاء

أي شرعية لأي فعل خارج إطار الفعل المقاوم . إن أي عملية نوعية اليوم في غرة قد تغير كل المشاعر والأحاسيس ، وتحول اليأس من هذا الوضع إلى أمل كبير . إن البحث عن أي شرعية خارج إطار الفعل المقاوم سيكون مضيعة للوقت .

من ناحية أخرى ، لقد فشلت الولايات المتحدة في منع وصول بعض الحركات إلى السلطة بأسلوب ديمقراطي كما نرى في فنزويلا ونيكارغوا وغيرها . كما فشلت في منع حركات التحرر من التحول إلى كيانات مقتدرة تحاكي في بعض جوانبها دولاً . وهذا ما نراه في تجربة حزب الله في لبنان .

استطاعت هذه الكيانات ، أن تعقد أحلافاً ، وأن تشارك في أحلاف إقليمية . وهذا ما نراه أيضاً في حزب الله الذي أصبح عضواً فاعلاً داخل منظومة مؤلفة منه ومن سوريا ومن إيران وربما يوماً ما تركيا . أكثر من ذلك ، يبدو أن هناك نظام عالمي جنيني بدأ يتشكل من هذه الكيانات المقتدرة من جهة ، ومن ظاهرة موازية في الغرب الأطلسي ، وهي الشركات المتعددة الجنسية البالغة الاقتدار والتأثير في صناعة القرار السياسي في دولها .

والسؤال اليوم ، هل في مقدور المقاومة الفلسطينية أو ما تبقى منها إقامة كيان فلسطيني مقتدر يستطيع أن يدخل في هذه المنظومة الإقليمية القائمة الآن ، والمكونة من حزب الله وسوريا وإيران؟

الموقف الأميركي وقوى المقاومة : إذا تتبعنا الموقف الأميركي منذ تقرير بايكر هاملتون ، إلى وصول أوباما للرئاسة ، إلى الصراع الذي دار قبل حين بين البنتاغون وإسرائيل حين قال ديفيد بترايوس ، إن «إسرائيل» كانت كنزاً فأصبحت عبئاً ، نجد أن التسوية هي في الدرجة الأولى حاجة للمؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة وليس لأوباما فقط .

إنها حاجة لفرض نظام إقليمي في منطقة الشرق الأوسط كجزء من صياغة نظام عالمي جديد بعد سقوط الاتحاد السوفياتي . بعد التعثر الأميركي في العراق ، والتعثر الإسرائيلي في حرب تموز التي رسمت تغيرات إستراتيجية في المنطقة ، تغيرت المعادلات واضطرت الولايات المتحدة للدعوة إلى حل الدولتين .

إن المشهد العربي محزن وسيء جداً . لكن قوى المقاومة تنمو ، والشراكة

الإيرانية التركية العراقية السورية إن ثبتت ستشكل نواة الشرق الأوسط الجديد في مواجهة إسرائيل . نحن أمام سنة أو سنتين مفصليتين على مستوى مصير الشرق الأوسط ، حيث تسعى الولايات المتحدة لتصفية القضية الفلسطينية حتى تكون مدخلاً لدفع المشروع الأميركي ، وجعل العرب وإسرائيل حلفاً ضد إيران . ويبدو أنهم لا يستطيعون الدخول في تسوية من دون حرب إقليمية تغير وجه المنطقة وتفرض الشروط . بعد حرب تموز ، تبدو قدرة الجبهة الشمالية لحماية الشعب الفلسطيني من عملية الترانسفير كبيرة جداً . وليس بمقدور «إسرائيل» أن تقدم على ترانسفير ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية في ظل الموقف الدولي والمعادلات الاستراتيجية في المنطقة . إن العودة للانتفاضة هي المدخل لاستنهاض مشروع ثورة فلسطينية جديدة في ظل التفكك الفلسطيني حالياً . ومن واجب القوى الفلسطينية الموجودة على الساحة أن تسعى للاستفادة من تعثر المفاوضات لدفع الشارع الفلسطيني للعودة إلى انتفاضة جديدة .

مداخلة أخيرة للمحاضر

كيف نعيد وحدة الشعب الفلسطيني؟ أنا أنظر لموضوع وحدة الشعب الفلسطيني بعيداً عن حماس وفتح ، لأنهما نقطة صغيرة في موضوع الوحدة الفلسطينية . الوحدة تحققت في إطار منظمة التحرير الفلسطينية التي قادت الشعب الفلسطيني . حيث كانت تتمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني وليس بهذا القرار السياسي أو ذاك القرار . يقول الميثاق الفلسطيني بتحرير فلسطين وباستراتيجية الكفاح المسلح . عندما نتكلم عن وحدة الشعب الفلسطيني نحن نتطلع إلى الميثاق ، أي إلى مبادئ إذا توفرت نستطيع أن ننقل البحث إلى موضوع الوحدة .

في موضوع فتح وحماس يوجد منهجان : منهج التفاوض ومنهج المقاومة . ويعتبر منهج التفاوض أنه لا بديل عنه ولا يمكن تغييره . فلذلك إما أن تقبلوا هذا المنهج أو نختلف دائماً ويبدو أن الخلاف الدائم هو الذي يسود .

لا تتحقق الوحدة الوطنية الفلسطينية إلا بقرار سياسي يجمع عليه الشعب ويحقق من خلاله مصلحته . وإذا فشل التفاوض يجب اختيار المقاومة ، بغض النظر عن قبول أو عدم قبول فكرة التفاوض من الأصل . ففي الحالتين النتائج واحدة على الأرض : هناك شعب من حقه وواجبه أن يقاوم وعدو يرفض أن يعطي ، والباقي كله تفاصيل . إن ورقة المصالحة المصرية تختار رأياً لتفرضه على الرأي الآخر . ولو أن هناك تفاهماً على القرار السياسي لتمت المصالحة في ساعات أو أيام . تعرض الشعب الفلسطيني لتجارب عديدة ، لذلك هو طور من داخله إيجابيات وتحركات ملفتة للنظر في المواجهة . لن أرجع للتاريخ فيه أمثلة عديدة لكن سأرجع فقط إلى أوسلو . لقد قسم أوسلو الشارع الفلسطيني ، لكنه أنتج لجان حق العودة . هذه اللجان هي برأيي الحركة الشعبية السياسية الفلسطينية التي امتدت من أميركا اللاتينية إلى سوريا ولبنان . وأينما وجد تجمع فلسطيني أنشأ لجان العودة إما خوفاً من أوسلو وأما ضد أوسلو : خوفاً من أوسلو لأنه لا يتضمن حق العودة ، وضد أوسلو لأن هذا الاتفاق لن يفشل إلا بطرح حق العودة . فعند طرح هذا الحق ترفضه إسرائيل فيفشل الحل . هذا في رأيي إبداع فلسطيني .

نحن الآن في وضع أصعب من أوسلو ، تبدو الأمور جامدة لكنها قد تتحرك فجأة . ما هو موقف الشعب في الضفة مما يجري؟ هل هو ساكت ويقبل بخطة دايتون وأجهزة الأمن؟ هناك قمع شديد يفرض التحرك بصمت ، فلا أحد يتكلم إلا ويعتقلونه حيث يتعرض للضرب . لا نستطيع القول أن الشعب راض عن هذه السياسة ويقبل بها . فهناك شريحة تأخذ رواتب كي تقبل الواقع . وهناك تحليل يمكن تدعيمه بالوقائع ، وهو أن السلطة الفلسطينية أصبحت سلطة دفع رواتب لأكثر من مئتي ألف موظف ، أي أكثر من لبنان وسوريا . لماذا؟ حتى ترضي الناس بالرواتب . هناك شريحة أخرى تعيش حالة تخويف وكبت وإرهاب . وهناك أكثر من نصف الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة هم لاجئون ، فكيف يمكن أن ينجح حل بدون حق عودة؟ إن دولة فلسطينية بدون حق عودة لا يمكن أن تعيش . حتى التعويض فهو سيذهب للدول التي تستضيف الفلسطيني اللاجئ وليس له شخصياً . أنا لا أعتقد أن المناخ الشعبي الفلسطيني يقبل بأي حل دون حق عودة .

بالمقابل «إسرائيل» لا يمكن أن تقبل بهذا الحق . لذلك إما ينشأ حل ليس فيه حق عودة ، أو حق عودة لا تقبله إسرائيل . ولا يوجد في التاريخ مفاوضات أنتجت حلاً غير عادل وبقي مستمراً . يمكن له أن يحصل وأن يوقعوا عليه وأن تؤيده الجامعة العربية لكن الحل سينفجر من داخله ، خاصة أن الشعب الفلسطيني يمتلك تجربة ويستخلص الدرس وينتج رداً خلال سنة أو سنتين .

إضافة إلى لجان العودة ، ثمة مخاض فلسطيني يحدث الآن ، ويتمثل في إنشاء الهيئة الوطنية للدفاع عن الثوابت . ليس الموضوع تباهاً ، بل هو فكرة تقوم على تجمع أفراد يأتون من مختلف مناطق العالم ويفكرون بألية للعودة إلى الثوابت الفلسطينية .

وقد لاقت الهيئة رواجاً وإقبالاً في أوساط الطلاب والنساء وأعضاء في الفصائل ما عدا من يحمل تجربته السيئة السابقة . هناك تطوع دائم للمستقبل بأمل كبير ، إن أهمية الهيئة أنها تستكشف قابلية الجمهور لعمل منتج .

بالنسبة للمغترب الفلسطيني ، فأنا أجده يلعب دوراً إيجابياً في الحفاظ على القضية الفلسطينية . عندما أخذوه إلى أوروبا ظنوا أنه سيضيع هناك . لكن ما يحصل أن الفلسطينيين حين وصولهم يشكّلون جالية ويشكّلون لجنة حق عودة . قد يتخاصمون ، لكن المجرى الأساسي هو الحفاظ على كتلة المهاجر الفلسطيني . بالنسبة لعرب ١٩٤٨ ، فقد انتقلوا من الجدل مع «إسرائيل» لتأمين متطلباتهم إلى القول نحن جزء من الشعب الفلسطيني ومن الضفة الغربية ومن الأمة العربية ، مما أزعج إسرائيل التي وضعت خطة لصدّهم واعتقالهم واتهامهم . إن الشاب الذي اعتقل مؤخراً (مخول) ، تلخص قصته في أنه يعرف عائلة في عمان لأب لبناني من الجنوب . لذلك من وجهة نظر «إسرائيل» هو من حزب الله وعميل وخائن وتجب محاكمته ، هذا تعبير عن خوف . لقد شكّل العرب نهضة وطنية داخل أراضي الـ ١٩٤٨ تعلق «إسرائيل» التي شكّلت محاكم وسنت قوانين لمقاومتهم . وجاء قانون الجنسية الأخير ضمن هذا الإطار ويهدف لمنع حق العودة ولطرد فلسطيني الـ ١٩٤٨ بأي طريقة ، حيث يبدأ الطرد بشكل فردي ثم يتصاعد .